

المتغيرات الديموغرافية وعلاقتها بوطأة جرائم العنف

Demographic variables and their relation to the impact of violent crimes

د. عادل قايد*، جامعة تيارت، الجزائر.

kaidadel@yahoo.fr

د. مصطفى عبدون، جامعة الجزائر-2، الجزائر

salim190184@hotmail.com

تاريخ التسليم: (2019/09/25)، تاريخ المراجعة: (2019/10/28)، تاريخ القبول: (2019/12/10)

Abstract :

ملخص

this study aims to understand the background of the perpetrators of violent crimes, where the researchers tried to detect the most important variables that are located more on the demographic pyramid composition of a group of perpetrators (from 79 cases presumed guilty), and after statistical treatment shows that age and monthly income and the quality of housing did not show its effect clearly with the exception of the level of education and the circle of friendships in increasing the burden of crime; so that these indicators can be taken in future and the results remain subject to the limits of this study

Key words : Violent crimes; Level of education; Circle of friendships

تهدف هذه الدراسة إلى فهم خلفية مرتكبي جرائم العنف، حيث حاول الباحثان من خلالها الكشف عن أهم المتغيرات التي تتموقع أكثر على هرم التشكيل الديموغرافي لدى فئة من الجناة (79 حالة) باعتبارهم مجموعة الدراسة، وبعد المعالجة الإحصائية تبين أن السن والدخل ونوعية السكن لم يظهر تأثيرها بوضوح باستثناء متغير المستوى الدراسي و اتساع دائرة الصداقات في زيادة وطأة الجرائم وتبقى هذه النتائج رهن حدود الدراسة.

الكلمات المفتاحية: جرائم العنف ، المستوى الدراسي، دائرة الصداقات.

مقدمة:

تشكل جرائم العنف بشتى أنواعها مصدرا لرفع درجة القلق لدى الهيئات المعنية بالتصدي للجرائم وكذا المواطنين، باعتبارها تخلف أثارا نفسية، وجسدية، ومادية، تهدد شعور الناس بالأمن، ومن باب المساهمة في محاولة فهم خلفية مرتكبي جرائم العنف وخصوصياتهم ارتأينا ضرورة كشف العلاقة بين وطأة هذه الجرائم ببعض المتغيرات التي تميز هؤلاء على غرار السن، والمستوى الدراسي، والدخل الشهري، والمسكن....إلخ.

إشكالية الدراسة :

تعرف الممارسات العنيفة استفحالا مستمرا من حيث وقوعها وأشكالها، بتزايد مشكلة العنف عندما تقترن بأفعال يعاقب عليها القانون وتمس سلامة الأفراد وصحتهم الجسدية و النفسية أو حتى سلامة ممتلكاتهم وعليه يخلف انتشار العنف في المجتمع أثارا سيئة ويُنمي مشاعر عدم الارتياح، عرفت سنوات سابقة مثلا حصيلة عالية حيث بلغ المعدل السنوي للفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 ما يقارب (380,6) جريمة قتل سنوياً كما بلغ معدل جرائم الضرب والجرح لنفس السنوات (4,51180) جريمة وبالمقابل تعدى معدل جريمة الاختطاف (2,133) حالة (2009 D.G.S.N/D.p.j).

إن الانتشار الملاحظ لجرائم العنف يجعلنا نشعر فعلا بالقلق، يزيد هذا القلق كلما راجعنا الإحصائيات كلما تيقنا أن العنف الإجرامي لا يحظى كثيراً بالدراسة فهو قليل الاهتمامات العلمية رغم كثرته من حيث الوقوع، و يعزى ذلك لأسباب متعددة نذكر منها التعقيد، الصعوبة، الخطورة، اهتمامات الباحثين....

يعتبر الوضع الحالي للعنف والممارسات العنيفة دافعا حقيقيا لدراستها، هذه الدراسة محاولة لتعزيز المحتوى المعرفي والمؤلف الخصوصي لأنها تكشف المميزات الوصفية والملح الخاص لدى فئة من الجناة، فيها بحث عن مساهمة خلفية ممارسي العنف الإجرامي في رفع وطأة جرائمهم، لقد حاول بعض الباحثين الجزائريين (الطيب نوار) تقديم خصوصيات القتل في دراسة له على غرار تدني مستواهم التعليمي وسنهم (25-35) سنة وحرمانهم، إلى جانب دراسات أخرى ضمت تلميحات فقط على غرار دراسة سيد أحمد نجاز عن دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي سنة (2001)، ودراسة بوعناقة في السابق (1987) عن الشباب ومشكلاتهم الاجتماعية في المدن حيث شخصت عامل صغر سن الجناة (18-23) سنة إضافة إلى تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي والهجرة.

تعاني جرائم العنف من قلة البحث الفعلي، لذا ارتأينا التركيز على جرائم العنف والاهتمام بالفئة التي تتسبب فيها، أخذين بعين الاعتبار كشف المتغيرات الديموغرافية التي ترفع من وطأة جرائم العنف وشدتها مقارنة بباقي المتغيرات وحتى تكون إشكالية الدراسة واضحة يمكن تلخيصها في هذه التساؤلات:

- ما هي أهم المعطيات الديموغرافية التي ساهمت في زيادة وطأة جرائم العنف؟
- ما هي المعطيات الديموغرافية التي ساهمت أكثر في لجوء الجناة لارتكاب جرائم عنف شديدة الوطأة؟

فرض الدراسة:

- تساهم المعطيات الديموغرافية التالية: السن الدخل ونوعية السكن في زيادة لجوء الجناة لارتكاب جرائم عنف شديدة الوطأة مقارنة بباقي المتغيرات.

أدبيات الدراسة:

1- الجريمة:

أ- **التحديد اللغوي:** يقابل مصطلح الجريمة في اللغة الانجليزية و الفرنسية مصطلح (CRIME) ففي الانجليزية تعني اختراق لقاعدة أو قانون ... والكلمة من أصل لاتيني (CRIMEN) وجذورها (CERMO) وفي الإغريقية (KPIVO) أحاكم في الأصل تعني التهمة في (قانون) المذنب، المتهم (http/en.Wikipedia.org,2009) ، و تشمل الكلمة مجموعة من الدلالات كجريمة القتل، مسرح الجريمة، الجريمة العاطفية ، الجريمة التامة ، جريمة الدم، القسوة والرعب و الجرائم الجنسية (Le Robert,Anglais français,2001p218)

ب- **التحديد الاصطلاحي:** الجريمة هي " فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاء جنائياً" (السراج،1980ص34) ، ولا يقتصر التجريم على إثبات الأفعال وإنما يعاقب على الامتناع ، فيعاقب كل شخص متزوج له أطفال مطلق امتنع عن تقديم النفقة لزوجته المطلقة، كما يعاقب على عدم تقديم المساعدة لشخص يوجد في حالة خطر ويشترط لقيام الجرائم من الناحية القانونية توفر نصوص تجرم الفعل وتحدد عقوبة مقدرة له .

التفسيرات النظرية للسلوك الاجرامي :

- التفسير العضوي:

يقر العضويون بتأثيرات الخواص الوراثية والبنيات الداخلية لجسم الإنسان و الاختلالات التي تصيب المجرمين ،ومن أبرز مترجمي هذا الاتجاه العالم الايطالي لمبروزو الذي يرجع له الفضل في وضع الانطلاقة الحقيقية لعلم الاجرام سنة 1876م، والذي صنف المجرمين في فئات ذات خصائص عضوية سماها بعلامات الرجعة،تأثر أتباعه فيري (Ferri) وديتليو (Dittilio) بأرائه غير أنهم قللوا من تأثير العوامل العضوية وبنوا مساهمة المحيط الاجتماعي إلى جانبها .

- نظرية التفكك الاجتماعي :

يفسر عالم الاجتماع الأمريكي سلين (T.Sellin) السلوك الإجرامي انطلاقاً من التفكك و هو تصدع يصيب نسق العلاقات الاجتماعية ويحدث شراً يعكس على التنظيم البنوي الذي يسود المجتمع وخاصة المدن التي يتأثر فيها الأفراد بخصوصيات الحياة الحضرية المؤسسة على تمركز النشاط الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتج عنه حراك وحيوية في السلوك بما فيه المنحرف .

يتركز التفكك في مستويين، الأول هو خلل يخص ثقافة الفرد والجماعة الثقافية التي يجدها الأفراد في بيئتهم الحضرية والعلاقات المتبادلة، والثاني هو القصور والعجز الذي ينتابهم أثناء القيام بأدوارهم

وظائفهم التي تتعارض مع ثقافتهم وأهدافهم هذا ما يصعب قيام النظام الاجتماعي الموحد في المدن ونظراً لهذه الاختلافات يسود النظام القائم في الأحياء التشتت العائلي يتسبب في الانحراف والجريمة.

موقف روبرت مرتون (R. Merton)

يعتبر مرتون من علماء الاجتماع الأمريكيين الذين حاولوا عقد إسقاط لنظرية العالم الفرنسي دوركايم عن اللامعيارية، استخدم ميرتون مصطلح التناثر الاجتماعي وهو حالة من الصراع يعيشه الأفراد حينما يواجهون وضعيات تتجاوز فيها أهدافهم إتباع الطرق الشرعية لتحقيقها لذلك يعجز هؤلاء ويتمادون لأساليب غير قانونية فينظمون لجماعات الهدم اللامعيارية لذا يظهر الانحراف وهو ترجمة لرغبة الناس في تحقيق الكسب السريع على حساب طرق الوصول إليه، لأن الطرق الشرعية مقننة وصعبة وعليه يبرز التناثر الواقع بين الإلحاحات على المال والحاجيات وتلك الطرق المقننة المضبوطة والصعبة في نظر الأفراد المنحرفين.

نظرية الاختلاط التفاضلي :

جاء بهذه النظرية أودين سينزلاند (E. Sutherland) وهي نظرية نفسية اجتماعية، تقوم على افتراضات منظمة في شكل هرمي تتأسس على التعلم والتقليد وثقافة الجماعة المنحرفة وكذا الأدوار، يعود الانحراف إلى مساهمة هذه العوامل في تشكيل المنحرف وخاصة الأحداث الذين يتأثرون بالمخالطة المتفاوتة، وهي اتصال الأفراد بنماذج منحرفة تنتوع هذه العملية حسب تكرارها وحدتها وسن الفرد الجانح، يفترض أنصار النظرية أن السلوك الإجرامي مكتسب بالتعلم، و لا يصبح الإنسان مجرماً إلا إذا مرَّ بتجربة إجرامية سابقة، يتم اكتساب الإجرام ضمن إطار العلاقات الأولية ذات الطابع الشخصي الحميم وتأتي التبريرات والدوافع نحو الجريمة بتعلم بعض التعريفات الخاصة التي تتعزز بموقف الآخرين اتجاه القانون، سواء كانت هذه التعريفات مشجعة على احترام القانون أو على مخالفته، وينتقل السلوك الجانح عندما ترجح الكفة للتعريفات المخالفة على تلك التي تدعو لاحترام القانون (حسن، 1994 ص44) و للإشارة فإن هذه النظرية لقيت انتشاراً واسعاً عبر العالم لما قدمته من تفصيلات خصت عملية الاحتكاك بالنماذج المنحرفة ودور عملية التعلم والتشئة داخل البيئة الاجتماعية وهو موقف يؤكد مكانة التفاعل الاجتماعي والذي لا يمكن تجاوزه عند تفسير أي مشكلة سلوكية نفسية اجتماعية.

نظرية التحليل النفسي:

توازن الشخصية عند فرويد (Freud) يحقق بمقدرة الأنا على ضبط الصراع والتحكم فيه، فمن جهته يحقق رغبات الهو وفي نفس الوقت يستجيب للقواعد الأخلاقية التي يفرضها الأنا الأعلى، حتى لا يعاني الفرد من القلق الناجم عن الشعور بالذنب المقترف وبمجرد اختلال هذا التوازن تظهر الاضطرابات ومشكلات التكيف و الانحراف والإجرام، تتميز نظرية التحليل النفسي برأيها المتميز مقارنة بباقي النظريات، حيث يرى زعمائها أن الجريمة تعبير لصراع لم يتمكن الأفراد من تجاوزه يتجسد في الانحراف

كصورة لحالة نفسية غير متكيفة تخفي ورائها حاجة المنحرفين للعقاب إذ تمكن الجرعة هؤلاء من تحقيق التنفيس بعدما يتخلصون من الشعور بالإثم الذي يلازمهم منذ الصبا عن طريق تلقى العقاب فهو الملاذ الذي يمكنهم من التخلص من القلق إذ يرتاحون بعدما يرتكبون الجرائم تعرف هذه الفكرة بجدلية الفعل الإجرامي لأنها تخالف التفسيرات الأخرى.

المدرسة الاقتصادية:

من الرواد الأوائل لهذه المدرسة نجد كارل ماركس و أنجلس و بونجر (Bonger) ومن أنصارها مرورا (Mirouar) يرى هؤلاء أن الجريمة إفراز طبيعي للمجتمع الرأسمالي المليء بالأحقاد (البشري. 1999 ص09) تميل هذه المدرسة للاقتصاد السياسي أكثر منها لعلم الاجتماع . وتشكل آراء بونجر (Bonger) مرجعا في دراسة الجوانب الاقتصادية للجريمة إذا نظرنا للتفاصيل المتعلقة بالمتغيرات إذ يعزو الجريمة لعامل بارز يتمثل في الضغط الاقتصادي الذي يتسبب في إثارة مشاعر الأنانية و الحقد يزيد التركيز على الماديات مقابل توسع رقعة الحرمان وظهور التنافس الشديد على الربح،تكثر فيها جرائم الاعتداء على المال والملكية والتحايل،العش والخديعة،تتسبب الظروف الاقتصادية الناتجة عن الرأسمالية في ظهور الطبقة والفروق من حيث السكن،الملبس،الغذاء،التعليم.

جرائم العنف:

يقصد بجرائم العنف تلك التي تقع باستعمال العنف على الإنسان بواسطة أفعال تتصف بالشدة والقسوة بنية إلحاق الأذى بنفسه أو بماله أو ذويه،إنها اعتداء يتسم بالقسوة أي كانت أشكاله وأدواره (العوجي 1993ص17) يتفق المختصون على وجود نمطين،الأول يتصف بالقوة في حد ذاته كالقتل،والضرب والاعتداء والاعتصاب ... والثاني يتم باستعمال القوة كأسلوب مثل السطو المسلح...يقصد بجرائم العنف في دراستنا تلك الجرائم التي تتسم بالعنف الواردة في قانون العقوبات الجزائي نذكر منها القتل العمد،القتل غير العمد، الضرب والجرح العمد،والضرب و الجرح غير العمد، حركة ترك الأطفال والقصر وتعريضهم للخطر،السرقه بالقوة والسلاح،خطف القصر...

منهج الدراسة:

المنهج الملائم لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي باعتباره يوضح العلاقة بين المتغيرات حتى نتمكن من الكشف عن أهم المتغيرات التي تقف وراء وطأة جرائم العنف.

مجموعة الدراسة

بلغ عدد الأفراد الجناة الذين تم التعامل معهم(79)جاني أختروا بالمصادفة وكذا عن طريق العلاقات الشخصية، حيث تم الاستعانة بالمصالح و الهيئات التي تتعامل مع هذه الفئة.

أداة البحث:

اعتمد الباحثان على الاستبيان الذي صمم لجمع القدر الكافي والمهم من المعلومات والمعطيات التي تخص مرتكبي جرائم العنف.

الأدوات الإحصائية:

1- استخدم الباحث معامل الانحدار المتعدد لاستخراج المعطيات المساهمة و شدة مساهمة كل عامل من العوامل المدروسة في زيادة وطأة جرائم العنف.

2- اختبار (t) للفروق قصد كشف تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية.

3- اختبار معامل التحديد (R^2) لكشف نسبة تفسير المتغيرات.

عرض ومناقشة مساهمة العوامل الديموغرافية في وطأة جرائم العنف:

جاءت الفرضية على النحو التالي "تساهم المعطيات التالية السن الخل ونوعية السكن في زيادة لجوء الجناة لارتكاب جرائم عنف شديدة الوطأة، قصد معالجة الفرضية . لجأ الباحث إلى استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمعرفة المعطيات الرئيسية التي تساهم تبعاً للوطأة(شديدة الوطأة، جسيمة، ذات أضرار معنوية شديدة، ذات أضرار معنوية، ذات أضرار مادية)، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (1): يوضح تحليل قيم الانحدار

النموذج	قيمة B	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
الثابت	4.722	0.420	11,254	0,000
المستوى الدراسي	-0,519	0,148	-3,504	0,001
الثابت	3,769	/	6,625	0,000
المستوى الدراسي	-0,522	0,144	-3,629	0,001
دائرة الصداقات	0,261	0,246	2,397	0,019

كشف الاختبار المطبق خطوة بخطوة عن نموذجين رئيسيين هما: متغير المستوى الدراسي ومتغير الدائرة الموسعة للصدقات، حيث جاءت نتائجه كما يلي:

$$(Y = 4.722 - 0.519 X)$$

هذا يعني أن كل زيادة في الوطأة يصاحبه تناقص في المستوى الدراسي يقدر ب (0.519 -) ويمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي للمتغير الثاني الذي يحدد زيادة وطأة الجريمة بتناقص المستوى التعليمي مع افتراض ثبات دائرة الصداقات وعدد الصداقات كما يلي :

$$(Y = 3.769 - 0.522 X_1 + 0.261 X_2)$$

ما يجعلنا نقول أن زيادة نسبة (01%) في شدة الجريمة يصاحبه نقصان في المستوى التعليمي بمقدار (-0,522) مع افتراض ثبات متغير الصداقات ونقصان المستوى التعليمي يعني اتساع عدد الصداقات بمقدار (0.261)

أما بالنسبة لنتائج اختبار F فكانت كما يلي:

الجدول (2): يوضح قيمة F الإحصائية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار البواقي المجموع	17,523	1	17,523	12.275	0.001
	109,920	77	1,428		
	127,443	78			
الانحدار البواقي المجموع	25,250	2	12,625	9,389	0,000
	102,193	76	1,346		
	127,443	78			

بلغت قيمة (F) الإحصائية في النموذج الأول (F=12,275) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$)

وجاءت احتمال مستوى الدلالة ($P = 0.001 < 0.01$)، هذا ما يدعونا لرفض الفرضية الصفرية بمعنى أن الانحدار المقدم في النموذج دال إحصائياً، وأن المتغير المستقل المتمثل في المستوى التعليمي له تأثير دال على الانحدار .

وبلغت قيمة (F) الإحصائية في النموذج الثاني (F=9,389) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$)، حيث ($P = 0.0001 < 0.01$) هذا ما يدعونا أيضاً إلى رفض الفرضية الصفرية، بمعنى أن الانحدار في النموذج الثاني دال إحصائياً وأن المتغيرين المتمثلين في المستوى التعليمي ودائرة الصداقات (عدد الأصدقاء) مجتمعين لهما تأثير دال على الانحدار .

ولمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (شدة الجريمة) بصورة انفرادية لجأ الباحثان

إلى استخدام اختبار (ت) للفروق (الجدول رقم 01) :

حيث بلغت قيمته ($T = - 3.504$) بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي في النموذج الأول و هي

قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$)، و هذا مؤشر جيد لشدة الجريمة ، و يبقى تأثيره واضحاً، إضافة إلى تأثير المتغير الثاني المتمثل في اتساع الصداقات (عدد الأصدقاء) حيث بلغت قيمة ت لهذا الأخير ($T = 2.397$) وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

وعليه يمكن القول بأن المتغيرين منبئين جيدين لوطأة الجرائم . في حين بينت قيم معامل

التحديد R^2 في النموذج الأول (0.137) و (0.198) في النموذج الثاني محدودية التباين (20%) فقط،

وهو غير جيد، وهذا قد يعود لعدم أخذنا لمتغيرات أخرى بعين الاعتبار، وعليه يمكن استبعاد تأثير

المتغيرات الأخرى لإمتغير طلاق الوالدين، لأن قيمة اختبار (ت) لهذا المتغير ($T = - 1.771$)

باحتمال خطأ قدره (0,0081) على عكس المتغيرات المتبقية التي تراوحت قيم (T) فيما بين (-1,771)

و (0,446) اعتماداً على النتائج الإحصائية تبين أن المتغيرات المنبئة بشدة الجريمة تتلخص في

المستوى التعليمي أولاً متبوعاً باتساع دائرة الصداقات (عدد الأصدقاء) ثانياً، و كان من الممكن إدراج

طلاق الوالدين لدى الجناة كمتغير ثالث .

وعليه لم تتحقق فرضية البحث التي تقر بمساهمة كل من سن الجناة ، ودخلهم، ونوعية مسكنهم في الزيادة من شدة جرائم العنف مقارنة بباقي المعطيات بل حصرت المعالجة الإحصائية تأثير كل من المستوى التعليمي للجناة واتساع رقعة صداقاتهم وهذه النتائج تتوافق مع غالبية الدراسات ، إذ أكد البشري(1999) في مسحه الميداني تندي المستويات التعليمية لنزلاء السجون في الدول العربية (23%) من ذوي المستويات الابتدائية(البشري1999:199) وبين غانم في دراسة خصت جرائم العنف (2004) أن(33,2%) من مرتكبي هذا النمط أميين وذو تعليم ابتدائي وارتفعت هذه النسبة عند مرتكبي القتل (66,3%) الذين كانوا أميين، كما كشفت إحدى الدراسات بفرنسا خصت الإحصائيات الجنائية أن ما نسبته (9,7%) من نزلاء السجون أميين ذو تعليم ابتدائي(42,7%)، وكشف كاريو أن المجرمين يقدر مستواهم الإبتدائي(7/10 أي 52%)، أما في الجزائر فقد كشف نوار الطيب في دراسة لجرائم القتل أن نسبة القتلة الأميين تعدت(30%) وذو المستوى الإبتدائي كانوا(38%)، ذو التعليم المتوسط(22%) و(10%) فقط منهم ثانويين (نوار 1997:230)

كما تؤكد الكثير من الدراسات العلاقة القائمة بين اقتراف الجرائم بشتى أنواعها(باستثناء الجرائم المستحدثة) والمستويات التعليمية وخاصة جرائم العنف عموما،وشدة هذه الجرائم على الخصوص و هذا يتطابق مع نتائج هذه الدراسة، إذ ظهر أن الجناة يعاني غالبتهم من تندي المستويات الدراسية أما فيما يخص متغير اتساع الصداقات فيمكن تصنيفه ضمن العوامل المهيأة و المساعدة لأنه يرتبط بنمط الجماعات وطبيعة صداقات المجرمين و مستوى هؤلاء الاجتماعي الاقتصادي ، وبإمكانيات عائلاتهم المادية ، و حجم قضاء الوقت بالبيت، وعليه يعد هذا العامل تهديدا لأنه هو سند الجريمة ، و قد كشف غانم أن هذا السبب هو من أقوى أسباب جرائم العنف حيث فاق العوامل الأخرى (5,17%) لدى إجمالي مجرئيه (جناة) (غانم .ع.2004:282) إن اتساع صداقات الجناة يعني أن هؤلاء يعانون من مشكلات عائلية تدفعهم للبحث عن البديل .

أما فيما يخص باقي المتغيرات فلم تظهر تأثيراتها في وطأة جرائم العنف (السن،الحالة العائلية،الحالة المهنية، مستوى الأولياء،الدخل، نوعية السكن، ممارسة الرياضة، إيمان الأصدقاء، قضاء وقت الفراغ، حالة أوليائهم الزوجية (الطلاق). فقد ساهمت بنسب متفاوتة في ارتكاب جرائم العنف ولكن لم تظهر تأثيرات دالة في رفع شدة جرائم العنف وهذا ما يجعلنا نستثنيها في الوطأة لأن علماء الإجرام يلحون على مساهمة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية في ظهور السلوك الإجرامي حيث أكد جرسيرن أن الجريمة ليست سوى ظاهرة اجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا وكليا بالمجال و الوضع المادي الذي توجد فيه (الرجب وآمال2002:24)

خلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تشخيص واقع ارتباط شدة جرائم العنف ببعض المتغيرات كخلفية تسهم في ظهور السلوك الإجرامي عامة وجرائم العنف على الخصوص ويعد فحص الفرضية التي نصت على

ما يلي: " تساهم بعض المعطيات الديموغرافية (السن،الدخل ونوعية السكن) في زيادة لجوء الجناة لارتكاب جرائم عنف شديدة الوطأة مقارنة بمعطيات أخرى" ، وقد تبين أن غالبية المعطيات لم يظهر تأثيرها حسب معادلة الانحدار في الوطأة باستثناء متغير المستوى الدراسي للجناة واتساع دائرة صداقاتهم مع إمكانية إضافة متغير طلاق الوالدين بشرط رفع حجم أفراد العينة الجناة، وعليه يمكن أن تكون هذه النتيجة مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار لاحقا يساهم في إرساء توضيحات تخص موضوع جرائم العنف لأن المستوى الدراسي المتراجع لدى هؤلاء ظهر جليا إلى جانب ظهور دائرة الصداقات المتوسعة التي تترجم معاناة هؤلاء و محاولتهم البحث عن بديل للعائلة ،لذا ننوه في نهاية المطاف إلى ضرورة الاهتمام بالمتغيرين لاحقا .

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- البشري محمد أمين، (1999)، أنماط الجرائم في الوطن العربي أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض المملكة العربية السعودية
- حسون تماضر زهري،(1994)، جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي. المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض المملكة العربية السعودية
- الرجب توفيق وأمال عبد الرحيم،(2002)، البطالة والسلوك المنحرف دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق .مجلة الشؤون الاجتماعية،العدد74، دولة الإمارات.
- السراج عبود،(1980)،علم الإجرام وعلم العقاب، منشورات جامعة الكويت
- العوجي مصطفى،(1993)،استراتيجية أمنية لمواجهة جرائم العنف،المركز العربي للدراسات الأمنية المملكة العربية السعودية
- غانم عبد الله عبد الغني،(2004)، جرائم العنف وسبل المواجهة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية الرياض المملكة العربية السعودية
- نوار الطيب، (1997)،جرائم القتل في المجتمع الجزائري،دراسة العوامل والآثار وطرق العلاج،دكتوراه غير منشورة قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر .

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Cario R ,(1997),pour une approche globale et intégrée du phénomène criminel, édition l'harma hathan, France
- 9- Cario R ,(2002),introduction aux sciences criminelles, 4 eme edition, imprimerie(Barneoud) France
- Httpllen. Wikipedia.org.(2009)
- D.G.S.N D.P.J (2009)